الأهرام

٢٠ ديسمبر (كانون أول) ٢٠٠٩

سرور: غياب القانون سبب رئيسى للأزمة العالمية

محيي الدين: إجراءات مواجهة الأزمة تضر الفقراء والأغنياء معا

أرجع الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى غياب حكم القانون فى إدارة التعاملات المالية، والافتقار إلى الشفافية اللازمة، فى تطبيق التشريعات أو ضعفها، مما يغرى بانتهاك هذه القوانين، جاء ذلك فى كلمة رئيس المجلس أمام الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع التى يرأسها، وفى جلسة أمس، حذر الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار من مخاطر الأزمة المالية العالمية الراهنة، وقال: إن هذه الأزمة تتطلب إجراءات مشددة لضمان انتهائها بأسرع وقت ممكن، ولكنه أشار إلى أن هذه الإجراءات ستضر الدول الفقيرة والغنية بدرجات متفاوتة.

[تفاصيل أخرى ص ٢٨]

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فى الاحتفالية المئوية لإنشاء الجمعية المصرية للاقتصاد التشريعى

سرور: لجنة لتطوير التشريعات وأخرى لنشر ثقافة حقوق الإنسان

محيى الدين: توقعات باحتلال الصين المرتبة الثانية فى الاقتصاد العالمى العام المقبل

أكد أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع أن الأزمة المالية العالمية التى تضرب اقتصاديات العالم حاليا أكدت قوة الارتباط الكبير بين الاقتصاد والتشريع، لافتا إلى أن الأزمة المالية سببها الرئيسى غياب حكم القانون فى إدارة العمليات المالية ونقصان الشفافية فى تطبيقه أو ضعف أحكامه فى بعض الدول.

وأشار الدكتور سرور إلى أن الجمعية تنبهت مبكرا إلى حقيقة الأزمة المالية قبل أن تدق أجراس الخطر بطولها، حيث عقدت ندوة علمية قبل وقوع الأزمة تناقش فيها آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، وتناولت فيها الأفكار التى طرحت تأثير اندماج الاقتصاديات الوطنية فى الاقتصاد العالمى على هذه الاقتصاديات فى إطار العولمة.

جاء ذلك فى كلمة د. سرور خلال فعاليات الجلسة الافتتاحية لاحتفالية مرور مائة عام على إنشاء الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والذى يعقد برعاية الرئيس حسنى مبارك على مدى يومين تتخللهما العديد من الندوات وحلقات النقاش حول الاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع والأدوار التى تؤديها هذه القطاعات فى تنمية المجتمع المصرى، والتى شهدها عدد كبير من الوزراء والمحافظين والشخصيات العربية البارزة وعدد من وزراء العدل العرب وسفراء الدول العربية والأجنبية.

وقال: إن الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والتشريع هى الجمعية المصرية غير الحكومية الوحيدة التى يعين رئيسها بناء على قرار من رئيس الجمهورية.

وأشار الدكتور سرور إلى أن الجمعية اضطلعت منذ إنشائها فى ابريل من عام ١٩٠٩ بدور رائد فى مجالات الاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع إدراكا منها أن التنمية الاقتصادية المتكاملة لا يمكن لها أن تتم دون الربط بين القطاعات الثلاثة المذكورة. وقال سرور "إن الجمعية وهى تحتفل اليوم ببلوغها مائة عام من عمرها، فإنها تلقى نظرة إلى الماضى تسترجع فيها الطريق الذى قطع وأخرى إلى الحاضر تستعرض فيه كافة تجاربها فى إطار الاستعراض الدورى الشامل لما بذل من جهد وما تحقق من انجازات فى التنمية المحلية، كما انها تلقى نظرة أخيرة تستشرف فيها المستقبل".

وأضاف أن الجمعية منذ إنشائها تعاقب على رئاستها عدد كبير من الشخصيات البارزة التى أعطت ثقلا كبيرا للجمعية، مشيرا إلى اجتياز الجمعية لمائة عام من عمرها وسط أحداث دولية ومحلية تفاعلت معها الجمعية بالبحث العلمى الرصين الذى شخص أحوال المجتمع بدقة متناهية.

ووقع د. سرور والمهندس علاء فهمى رئيس البريد المصرى خلال الاحتفال على أول طابع بريد تذكارى بمناسبة مرور المئوية الأولى لتأسيس الجمعية.

وأكد فتحى سرور أن الجمعية تضع لنفسها عددا من الأولويات ضمانا لاستمرارها كأحد المراكز العلمية المرموقة للبحوث والدراسات الاقتصادية والقانونية، فى مقدمتها إنشاء لجنة تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نظرا لأهميتها البالغة فى الحياة المعيشية للمواطنين.

وأضاف أن تلك الأولويات تتضمن أيضا إنشاء لجنة للبحوث وتطوير التشريعات لدراسة التشريعات الحالية وتقديم التوصيات التى ترى أنها تحقق مصلحة المواطن الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء مكتبة رقمية تتصل بمكتبة الإسكندرية ومكتبة الكونجرس وذلك لخدمة الباحثين من كافة بقاع الأرض والتواصل معهم، وإصدار مجلة جديدة وثائقية تتضمن التشريعات المصرية وإنشاء وحدة للبيانات الإحصائية تتولى تطوير البيانات، إلى جانب تشجيع شباب الباحثين من أعضاء الجمعية وتعميق معارفهم من خلال دورات تدريبية وورش عمل فى مجالات عمل الجمعية.

من جانبه، أكد الدكتور محمود محى الدين وزير الاستثمار - فى كلمته بالجلسة الافتتاحية - أن الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة هى الأشد سوءا والأعمق وهى مشابهة للأزمة المالية الكبرى التى اندلعت فى عام ١٩٢٩ التى أدت، مع سوء إدارة لها، إلى الكساد الكبير، وأكد أن هذه الأزمة الراهنة التى ما زال يعانى العالم من آثارها ستنتهى كسابقاتها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. فتحي سرور

د. محمود محيي الدين

من أزمات بعد حين، لكن سيتحمل تبعاتها ويشترك فى دفع تكلفتها البرىء منها مع المذنب والفقير مع الغنى خاصة مع ما نراه من إجراءات للتعامل مع الأزمة قد تكون أكثر منها شرا. وأشار محيي الدين إلى ما نراه من تزايد في الحمائية فى سبل حركة التجارة أمام سلع وخدمات منتجة فى الدول النامية وتعويق لحركة الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال بسبب عجز الموازنة للدولة الذى ازداد اتساعا فى الاقتصادات المتقدمة بما يسبب مزاحمة للموارد التى يمكن توجيهها للدول النامية. وقال "إننا بصدد واقع عالمى جديد يتمثل فى

انخفاض معدلات النمو وتراجع مستوى الناتج وانخفاض حجم التجارة الدولية وارتفاع تكلفة رأس المال وارتفاع معدلات البطالة من جراء ذلك، مع احتمال ارتفاع معدلات التضخم العالمية فى المستقبل إذا تم اللجوء لسبل تضخمية فى تمويل عجز الموازنة فى الدول المتقدمة"، مشيرا إلى أهمية الدور الذى تلعبه الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع فى المستقبل فى رصد هذه التغيرات وتأثيرها على الاقتصاد المصرى وسياساته واقتراح البدائل بشأنها.

وقال الدكتور محمود محيى الدين وزير الاستثمار "لقد ظهر جليا بعد نشوب الأزمة المالية والاقتصادية أن علم الاقتصاد قل نفعه وتراجع تأثيره لواحد من أمرين.. الأمر الأول عند خضوعه لأيديولوجيات مغلبة للمذاهب والعقائد السياسية وافتراضاتها على منطق التحليل العلمى.. الأمر الثانى عند إفراط الاقتصاديين فى استخدام النماذج الرياضية والقياسية والإغراق فى التجريد وافتراضات لرشادة التوقعات ورشد سلوك المستهلك والمنتج والظن بأكتمال آليات الأسواق". وأوضح أن هذه الأزمة المالية والاقتصادية من معجلات نتائج السباق الذى تشهده على مدى ثلاثين سنة ماضية، وقال "من المتوقع فى العام القادم ٢٠١٠، أن تصبح الصين فى المرتبة الثانية فى الاقتصاد العالمى سابقة اليابان لأول مرة وليصبح الاقتصاد الصينى معادلا لما يقترب من ٤٠٪ من حجم الاقتصاد الأمريكى والاقتصاد اليابانى عند ٣٥٪ فقط من حجمه".

وقال "بمعدلات النمو الراهنة فى الصين سيحتل اقتصادها المرتبة الأولى على مستوى العالم مع نهاية العقد الثانى من هذا القرن وربما قبل ذلك..وسيزداد الاقتصاد الهندى أيضا قوة وتطورا، فتجد فى النهاية تحولا فى ميزان القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق بما يعود بنا إلى سيرة العالم السابقة على عام ١٨٢٠ عندما كانت هناك هيمنة آسيوية قبل الصعود الغربى على مدار القرنين السابقين".

وأضاف "لقد حققت الدول الآسيوية ذات الاقتصادات البازغة تطورا بفضل الاستقرار السياسى والاستقرار الاقتصادى الكلى والانفتاح على العالم الخارجى تصديرا وجذبا للاستثمار والمعارف، وكذلك على آليات السوق المنظمة والمراقبة بفاعلية، والالتزام الصارم بتحقيق برنامج متكامل للتقدم والتحديث، وتبنيها لأفكار جديدة متطورة رفعت من تنافسياتها بفضل الاستثمار فى البشر تعليما وتدريبا ورعاية لهم، والاستثمار فى تطوير البنية الأساسية للتقدم، وقال "العبرة فى التقدم ليست بمدى قدرة تبنى لأفكار جديدة ومتطورة مناسبة للعصر فحسب، ولكن بمدى القدرة على التخلص من الأفكار البالية التى تعوق حركة النهضة والتحديث وملاحقة متطلبات العصر".

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية